الأمم المتحدة

A/C.2/64/L.27

الجمعية العامة

Distr.: Limited
5 November 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون
اللجنة الثانية
البند ٦٠ من جدول الأعمال
التنمية الزراعية والأمن الغذائي

السودان*: مشروع قرار

التنمية الزراعية والأمن الغذائي

إن الجمعية العامة،

إذ ترحب بإنشاء هذا البند من جدول الأعمال وبالمناقشات التي جرت في الجمعية العامة بشأن التنمية الزراعية، والأمن الغذائي،

وإذ تشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] وجدول أعمال القرن ٢١[٢] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٥]، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

091109 091109 09-59650 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

التنمية[٦]، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٧] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٨]،

وإذ تؤكد من جديد الأهداف المحددة في الفقرة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة للألفية[٩] التي ترمي إلى خفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار في اليوم ونسبة سكان العالم الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تشير إلى إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١٠] وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد[١١]، بما في ذلك هدف تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال بذل جهود متواصلة للقضاء على الجوع في البلدان كافة، سعيا إلى الإسراع في خفض عدد الناس الذين يعانون نقص التغذية إلى النصف في أجل لا يتعدى عام ٢٠١٥، والالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم بأن الزراعة لها دور أساسي في تلبية احتياجات العدد المتزايد من سكان العالم، وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالقضاء على الفقر، وبخاصة في البلدان النامية، وإذ تؤكد أن نهجي التنمية الزراعية والريفية المتكاملين والمستدامين عنصران أساسيان بالتالي لتعزيز الأمن الغذائي وسلامة الأغذية بطريقة مستدامة بيئيا،

وإذ يساورها القلق لتزايد عدد الجوعى ولأن الأمن الغذائي العالمي يواجه أكبر تحد في التاريخ المعاصر، إذ يؤثر على أكثر من بليون شخص في العالم، معظمهم في البلدان النامية،

وإذ تؤكد من جديد حق كل فرد في الحصول على أغذية مأمونة وكافية ومغذية، بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع لكي يكون قادرا تماما على النمو والحفاظ على قدراته الجسدية والعقلية،

---

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) انظر القرار ١/٦٠.

(٨) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٩) انظر القرار ٢/٥٥.

(١٠) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96.REP)، الجزء الأول، التذييل.

(١١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضا A/57/499، المرفق.

وإذ تحيط علما في هذا الصدد بالتوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، التي اعتمدها مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤[(١٢)]، بما في ذلك التدابير والإجراءات والالتزامات الدولية،

وإذ تسلِّم بأن علاج الأسباب المتعددة الجوانب لانعدام الأمن الغذائي تتطلب نهجا شاملا واعتماد حلول سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وتقنية دائمة يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة،

وإذ تسلم أيضا بأهمية وجود بيئة دولية ووطنية مواتية لزيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة في البلدان النامية والمحافظة عليها، والحاجة إلى كفالة أن تدعم التجارة الزراعة عن طريق زيادة الوصول إلى الأسواق والقضاء على أشكال الدعم التي تشوّه التجارة،

وإذ تشدد على الحاجة الملحّة لتعزيز الجهود على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة مسألتي الأمن الغذائي والتنمية الزراعية باعتبارهما جزءا لا يتجزأ من عناصر الخطة الإنمائية الدولية،

وإذ تسلم بضرورة تعزيز التنسيق المتعدد الأطراف لتحقيق الأمن الغذائي، بما في ذلك عن طريق قيام جميع العناصر الفاعلة بتحسين اتساق السياسات والإجراءات المتخذة لعلاج مسألة الأمن الغذائي وتنسيقها وزيادة كفاءتها وفعاليتها على جميع مستويات السلسلة الغذائية بالاعتماد على الهياكل القائمة،

وإذ تسلم أيضا، في هذا الصدد بأن اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي الجاري إدخال إصلاحات عليها هي البرنامج السياسي المركزي للأمم المتحدة للتعامل مع الأمن الغذائي والتغذية،

وإذ لا تزال يساورها قلق بالغ إزاء التقلب الشديد في الأسعار العالمية للأغذية، بما في ذلك أسعار السلع الغذائية الأساسية، بسبب عوامل منها المشاكل الهيكلية والمنهجية،

وإذ لا تزال يساورها قلق بالغ إزاء تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتغير المناخ، والأزمة الراهنة المتعلقة بالأغذية على التنمية الزراعية والأمن الغذائي وبخاصة في

---

(١٢) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الدورة السابعة والعشرون بعد المائة، روما ٢٢-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (CL.127/REP) التذييل دال، انظر أيضا E/CN.4/2005/131، المرفق.

البلدان النامية، وإذ تؤكد من جديد أن الأسباب المتعددة والمعقّدة تحتاج إلى استجابة شاملة ومنسّقة في الأجل القصير والمتوسط والطويل من جانب الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي،

وإذ لا تزال يساورها القلق لأن الأسعار المتقلبة للأغذية والأزمات العالمية المتعددة الأبعاد يطرحان تحديا خطيرا لجهود مكافحة الفقر والجوع، بل وأيضا للجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل بلوغ الأمن الغذائي وتحقيق هدف خفض عدد الناس الذين يعانون نقص التغذية إلى النصف في أجل لا يتعدى عام ٢٠١٥، وكذلك سائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تكرر التأكيد على أن لأزمة الغذاء العالمية أسبابا متعددة ومعقّدة، وأن عواقبها تقتضي من الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي استجابة شاملة ومنسقة في الأجل القصير والمتوسط والطويل،

وإذ تحيط علما مع التقدير بالعمل الذي اضطلعت به الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بشأن التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي،

وإذ تنوه بإنشاء الأمين العام لفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية،

وإذ ترحب بالوثيقة الختامية للدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة بشأن مجموعة المسائل المواضيعية المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا،

وإذ تحيط علما بالإعلان الختامي الذي اعتمد في المؤتمر الدولي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية المعقود في بورت أليغري، البرازيل في آذار/مارس ٢٠٠٦[١٣]،

وإذ تشدد على أن الأمم المتحدة يمكن أن تضطلع بدور فعال في بناء توافق آراء عالمي إزاء معالجة المسائل المتعلقة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي[١٤]؛

---

(١٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، بورتو أليغري، البرازيل، ٧-١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦ (C 2006/REP)، التذييل زاي.

(١٤) A/64/221.

٢ - **تشدد** على أن الأمن الغذائي يحتل مكانة مركزية في القضاء على الفقر، والصحة العامة والتنمية الاقتصادية المستدامة وأن معالجة مسألة الأمن الغذائي تتطلب نهجا شاملا يتضمن، فيما يتضمن، زيادة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، وتقديم حوافز للاستثمار في مرحلتي ما قبل الحصاد وما بعد الحصاد، وكفالة توفر موارد مالية كافية للبلدان النامية، ونقل التكنولوجيا، ووصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الموارد، والشعوب الأصلية، ووصول المرأة والأسرة إلى الموارد، وشبكات السلامة الاجتماعية، والحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية، وزيادة فرص التوظف والحصول على العمل اللائق، والمعارف والتدريب، وزيادة التدفقات التجارية، ودعم الإدارة الرشيدة وإصلاح السياسات؛

٣ - **تشدد أيضا** على أن تحقيق الأمن الغذائي لكل فرد يستلزم تعزيز وتنشيط القطاع الزراعي في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق زيادة الدعم الدولي، وتوفير بيئة مواتية على جميع المستويات، وتمكين صغار المزارعين، والشعوب الأصلية، وغيرها من المجتمعات الريفية؛

٤ - **تؤكد** أهمية تعزيز التعاضد بين الزراعة وسياسات واستراتيجيات التنمية على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك عن طريق تحديد أولويات الزراعة وجعلها جزءا لا يتجزأ من السياسات الإنمائية العامة؛

٥ - **تشجع** الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تهيئة بيئة تمكينية قوية لتعزيز الإنتاج والإنتاجية الزراعية والاستدامة وإيجاد سلاسل قوية للقيمة الزراعية وتحسين وصول المزارعين والصناعات الزراعية إلى الأسواق وإسهامها فيها؛

٦ - **ترحب** بتعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في النهوض بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي، وتشجعها على العمل المباشر مع سائر منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والمالية والاقتصادية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛

٧ - **تعرب عن تأييدها** للمبادرات والإجراءات الرامية إلى تعزيز إدارة التنمية الزراعية والأمن الغذائي بالاستفادة من الهياكل القائمة والبناء عليها، وللإصلاحات التي اتفق عليها مؤخرا المتعلقة بلجنة الأمن الغذائي العالمي باعتبارها عنصرا حيويا في إقامة شراكة عالمية في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية لوضع أول برنامج دولي وحكومي دولي شامل لمجموعة عريضة من أصحاب المصلحة الملتزمين للعمل معا بطريقة منسقة ولدعم العمليات

التي تقودها البلدان من أجل القضاء على الجوع وكفالة تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي لكل إنسان؛

٨ - **ترحب** بعقد مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي في روما، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛

٩ - **تؤكد** على ضرورة توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به وزيادة الاستثمارات الموجهة نحو تعزيز الإنتاج العالمي من الأغذية، وتدعو إلى توفير موارد جديدة وإضافية من جميع المصادر لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي؛

١٠ - **تشدد** على الحاجة الملحة إلى عكس اتجاه التراجع في حصة الزراعة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية وفي حوافظ القروض التابعة للمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية؛

١١ - **تدعو** إلى اتخاذ إجراءات على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي لتكثيف الاستثمارات العامة والخاصة في القطاع الزراعي، بوسائل منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

١٢ - **تشجع** الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان النامية، وخاصة البلدان ذات الإنتاج المحدود النطاق، على تعزيز إنتاجية المحاصيل الغذائية، وعلى تشجيع الممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية السابقة على الحصاد واللاحقة له؛

١٣ - **تؤكد** أهمية دعم البحوث الزراعية وتدعو إلى مواصلة دعم النظم الدولية للبحوث الزراعية، وخاصة من أجل زيادة الإنتاجية والزراعة المستدامة للمحاصيل، بما في ذلك من خلال مراكز البحوث الدولية والفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية، وغيرها من منظمات البحوث الزراعية ذات الصلة؛

١٤ - **تسلم** بأن التكنولوجيات الزراعية المناسبة والمعقولة التكلفة والمستدامة يمكن أن تؤدي دورا مهما في مساعدة البلدان النامية على القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل تعزيز التنمية ونقل التكنولوجيات والمعارف التقنية المناسبة إلى البلدان النامية؛

١٥ - **تشدد** على أهمية تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وزيادة الدعم المقدم من نظام الأمم المتحدة الإنمائي لتشجيع التعاون في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

١٦ - **تشجع** المجتمع الدولي على تكثيف دعمه لجهود البلدان النامية من أجل إنشاء وتعزيز شبكات السلامة الاجتماعية الوطنية وبرامج الحماية للمحتاجين والضعفاء، مثل تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل، وبرامج التحويل النقدي والقسائم، وبرامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأم والطفل؛

١٧ - **تؤكد** أن إنشاء نظام للتجارة الدولية قائم على القواعد وعالمي ومفتوح وغير المشوه وغير تمييزي ومنصف وعادل، وخاصة في مجال المنتجات الزراعية، سوف يعزز الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتدعو إلى أن تشجع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية على مشاركة المزارعين، ولا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء، في أسواق المجتمعات المحلية والأسواق الوطنية والإقليمية والدولية؛

١٨ - **تعرب عن القلق** من أنه على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، فإن خطة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لم تختتم بعد، وتعترف بالحاجة الملحة للتوصل إلى اختتام ناجح وفي الوقت المناسب لجولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية عن طريق التوصل إلى نتائج طموحة ومتوازنة وموجهة نحو التنمية، وتؤكد من جديد التزامها بذلك؛

١٩ - **تعترف** بأن زيادة الوصول إلى الأسواق الدولية يمثل أيضا عاملا حاسما، وأن الطريق لا يزال طويلا أمام الوصول إلى ذلك النوع من السياسات التجارية المعززة للتنمية التي كان المقصود أن تصل إليها نتيجة جولة الدوحة الإنمائية، وأن ثمة حاجة ملحة إلى تحقيق المزيد من التقدم في فتح الأسواق الزراعية، وبصفة خاصة أسواق البلدان المتقدمة أمام الصادرات الزراعية للبلدان النامية، وإلى تقليص صور الدعم التي تشوه التجارة، وأنه يتعين على جميع البلدان أن تدرك الاحتياجات والشواغل الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق وأن تسعى إلى تلبيتها؛

٢٠ - **تدعو** البلدان المتقدمة إلى أن تزيل فورا لجميع أشكال الدعم الزراعي وغيره من التدابير المشوهة للأسواق، وتحث البلدان المتقدمة على إظهار المرونة الكافية والإرادة السياسية لإيجاد علاج ناجح لهذه الشواغل الجوهرية للبلدان النامية في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية؛

٢١ - **تسلم** بحاجة أفريقيا إلى أن تشرع في ثورة خضراء للمساعدة على تحسين الإنتاجية الزراعية، وإنتاج الأغذية والأمن الغذائي الإقليمي، وترحب باضطلاع البلدان

الأفريقية بقيادة قوية للتصدي للتحديات التي تواجه التنمية الزراعية المستدامة ولتحقيق الأمن الغذائي من خلال مبادرات، مثل برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يمكن أن توفر إطارا فعالا لكفالة توجيه الموارد نحو خطط البلدان وأولوياتها، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يساند أفريقيا في تنفيذ البرامج المختلفة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

٢٢ - **تحيط علما** باعتماد إعلان ويندهوك الوزاري الرفيع المستوى بشأن الزراعة الأفريقية في القرن الحادي والعشرين: مواجهة التحديات، وتحقيق ثورة خضراء مستدامة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩[١٥] وبعقد مؤتمر القمة الرئاسي المعني بالسيادة والأمن الغذائي: الغذاء من أجل الحياة في ماناغوا في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨؛

٢٣ - **تعيد تأكيد** التزاماتها بأن تعزز وتحمي، دون تمييز، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الأصلية وفقا للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، حسب الاقتضاء، وتعترف بأن العديد من منظمات الشعوب الأصلية وممثلي مجتمعات الشعوب الأصلية قد أعربوا في منتديات مختلفة عن قلقهم البالغ إزاء العقبات والتحديات التي يواجهونها من أجل التمتع التام بالحق في الغذاء، وتطلب إلى الدول اتخاذ إجراءات خاصة لمكافحة الأسباب الجذرية لارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية على نحو غير متناسب لدى الشعوب الأصلية واستمرار التمييز ضدها؛

٢٤ - **تكرر التأكيد على** أهمية قيام البلدان النامية بتحديد استراتيجياتها المتعلقة بالأمن الغذائي في إطار جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، وتقر بالجهود التي تبذلها البلدان النامية على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تنفيذ السياسات والتدابير الطويلة الأجل التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، مثل صندوق الأمن الغذائي الخاص ببعض بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومبادرة تحرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع، وإعلان سرت بشأن الاستثمار في الزراعة من أجل النمو الاقتصادي والأمن الغذائي، الذي اعتمد في الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي الذي عقد في سرت، الجماهيرية العربية الليبية، في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وبرنامج الطوارئ لتحقيق الأمن الغذائي العربي، الذي أنشئ في القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت، يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩،

(١٥) انظر A/63/740، المرفق.

واحتياطي الأمن الغذائي لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والإطار المتكامل للأمن الغذائي وخطة العمل الاستراتيجية للأمن الغذائي التابعين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٢٥ - **تشدد** على أهمية المبادرات التي قام بها المجتمع الدولي والالتزامات التي تعهد بها من أجل تحسين تنمية القطاع الزراعي والأمن الغذائي في البلدان النامية، وأهمية تحقيقها وتنفيذها بالكامل في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها؛

٢٦ - **تحيط علما** بالالتزامات المقطوعة في قمة مجموعة البلدان الثمانية التي عقدت في لاكويلا، إيطاليا، في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، من أجل تحسين الإجراءات والتعجيل بوتيرة العمل من أجل تحقيق الأمن الغذائي العالمي المستدام[١٦]، وتدعو إلى الوفاء في الوقت المناسب بالالتزام بزيادة المساعدة المقدمة للزراعة والأمن الغذائي بمبلغ ٢٠ بليون دولار على مدى ثلاث سنوات؛

٢٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن التطورات المتعلقة بالقضايا التي يبرزها هذا القرار.

---

(١٦) انظر A/63/927-S/2009/358، المرفق.